جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومى

يونية ٢٠٠٣

تخفيض قيمة الجنية وأثرة على الميزان التجارى المصرى

بحث

مقدم الى معهد التخطيط القومى

إعداد

محمود محمد حافظ

باحث تخطيط مستقبلى بوزارة الطيران المدنى

إشراف

الأستاذة الدكتورة

فادية عبد السلام

استاذ الأقتصاد ومدير مركز العلاقات الأقتصادية الدولية بمعهد التخطيط القومى

تقدير واحترام

يسعدني أن أتقدم بكل التقدير والاحترام إلى الأستاذة الدكتورة

الفاضلة / فادية عبد السلام أستاذ الاقتصاد ومدير مركز

العلاقات الاقتصادية الدولية والتي شرفتني بالإشراف على هذا البحث

وأسعدتني بالتوجيه والإرشاد حتى يخرج البحث بهذه الصورة فإلى

سيادتها أتوجه بكل الشكر والتقدير .

الباحث

محمود محمد حافظ

الإهداء

إلى من علمني كيف أنة لا مكان لأنسان إلا بالعلم والأخلاق الحميدة الى من تتلمذت على يدية الى من علمنى كيف تكون الرجولة والأخلاص فى العمل الى من علمنى أنة إذا ظُلمت فلم ولن أظلم أبداً . الى الأب الروحى بالنسبة لى الأستاذ المحاسب الفاضل / **عبد الرحمن حسنى خلف** رئيس الأدارة المركزية للشؤن المالية والأدارية برئاسة قطاع الطيران المدنى سابقاً فإلى سيادتة اهدى هذا الجهد المتواضع

الباحث

محمود محمد حافظ

الفهـــــرس

الفصـــل الاول

سعر الصرف والعجز في ميزان المدفوعات

المبحث الأول : مفهوم سعر الصرف ١

المبحث الثانى : ادارة النقد الاجنبي في مصر ٩

المبحث الثالث : تخفيض قيمة الجنيه والعجز في ميزان المدفوعات ١٨

الفصـــل الثانـــي

اثر تغير سعر الصرف على الصادرات السلعية ٢٥

المبحث الأول : تحليل الصادرات السلعية ٢٦

المبحث الثانى : القدرة التنافسية للصادرات السلعية المصرية ٣٤

المبحث الثالث : مرونة عرض الصرف الاجنبي ومرونة عرض الصادرات ٣٩

الفصل الثالث

اثر تغير سعر الصرف على الواردات السلعية ٥٠

المبحث الأول : تحليل الواردات السلعية للميزان التجارى ٥١

المبحث الثانى : مرونـــــة الطلب على الصرف الأجنبى ومرونة الطلب على الواردات ٦٠

المبحث الثالث : حساب مرونة الطلب على الصرف الأجنبى . ٦٣

المبحث الرابع : النتائج والتوصيات ٦٩

المراجع ٨٣

مقدمـــــة

كثيراً ما يعتقد البعض أن المشكلة الأساسية في ميزان المدفوعات المصري هي العجز المزمن في الميزان التجاري المصري .
فالعجز موجود في جميع دول العالم فالولايات المتحدة الأمريكية تعاني من عجز في ميزان التجارة الخارجية لديها ولكنها على الجانب الآخر تستقبل اكبر قدر في العالم من الاستثمارات الأجنبية المباشرة .

ومن هذا المنطلق فمنطق قبول وجود العجز موجود ولكن المهم أن تكون هناك أدوات وسياسات لحسن علاج هذا العجز .

هناك آراء كثيرة ومتشددة تدعوا إلى تخفيض قيمة الجنيه المصري كأداة أساسية من أدوات السياسة النقدية وذلك لعلاج العجز في الميزان التجاري ومن ثم زيادة الصادرات وتخفيض الواردات .

إن استخدام أداة سعر الصرف لعلاج العجز في الميزان التجاري لايتم بمعزل عن المتغيرات الاقتصادية العالمية والداخلية أيضاً ، فاستخدام مثل هذه الأداة في أي اقتصاد في العالم يكون في إطار حزمة من السياسات المتناغمة والمتناسقة لتحقيق الهدف المنشود وذلك في ظل منظومة متشابكة من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

ومن هذا المنطلق كانت مشكلة البحث وأهميتها في آن واحد .
فإذا كان لنا أن نصيغ مشكلة البحث في شكل تساؤلات فمن الممكن أن تكون إجابات الأسئلة التالية هي مشكلة البحث
س١ : هل تخفيض قيمة الجنيه المصري سوف تؤدي إلى زيادة الصادرات وتخفيض الواردات ؟
س٢ : ما هي الشروط اللازم توافرها لنجاح أداة سعر الصرف في علاج العجز في الميزان التجاري ؟
س٣ : هل تتوافر هذه الشروط – شروط السؤال السابق – في الميزان التجاري المصري ؟

وبذلك هل المشكلة في العجز أم ماهية العجز أم في كيفية عـــلاج هـذا العجـز والإجابة على ذلك أن المشكلة كامنة في العجز وماهيته وكيفية علاجه وبذلك يمكن صيغة المشكلة بشكل أوضح وأدق .

هل تخفيض قيمة الجنيه المصري كأداة من أدوات السياسة النقدية وحدهـا كافية لعلاج العجز في الميزان التجاري المصري في إطار المتغيرات الاقتصاديـة والسلوكية و الاجتماعية العالمية والمصرية في آن واحد ؟

هدف البحث :

يهدف هذا البحث في الأصل إلى البحث عن إجابة للتساؤل السابق أو حـل لتلك المشكلة ومن هذا المنطلق جاءت أهداف البحث .

١) وضع مفهوم في إطار علمي مبسط لأداة سعر الصرف كأحد أدوات السياسـة النقدية .
٢) إيضاح كيفية استخدام أداة سعر الصرف في عـــلاج العجـز فـي مـيزان المدفوعات .
٣) إيضاح الشروط اللازم توافرها لنجاح أداة سعر الصرف فـي عـلاج ذلـك العجز .
٤) كان لابد من تحليل الهيكل السلعي للواردات حسب درجة الاستخدام والـهيكل السلعي للصادرات حسب درجة التصنيع وذلك من اجل الوقوف على نوعيـة وأهمية السلع المستوردة والمصدرة والمستوى التكنولوجي لها وهل تتوافـر بها الشروط اللازمة لعلاج العجز باستخدام أداة سعر الصرف .
٥) حساب مرونة عرض الصرف الأجنبي وحساب مرونة الطلب على الصـوف الأجنبي .
٦) استخلاص مجموعة من النتائج والتوصيات كاسهام متواضع في علاج هـذه المشكلة .

عينة البحث :

- عبارة عن القيمة الدولارية للصادرات والواردات والصادرات البترولية والصادرات غيرا لبترولية والواردات البترولية والواردات غير البترولية للسنوات من ٩٢/٩١ حتى ٢٠٠٢/٢٠٠١ .
- قيمة الصادرات والواردات وبيانات تفصيلية للمجموعات السلعية الخاصة بالميزان التجاري المصري عن السنوات ٩٩/٩٨ و ٢٠٠٠/٩٩ و ٢٠٠١/٢٠٠ و ٢٠٠٢/٢٠٠١ .

منهج البحث :

- تم اتباع منهج المسح التحليلي والذي يعتمد بدوره على بيانات هي في الأساس كمية بطبيعتها وبما أن مرونة عرض الصرف الأجنبي مشتقة من مرونة عرض الصادرات ومرونة الطلب على الصرف الأجنبي مشتقة من مرونة الطلب على الواردات وبذلك اعتبرنا أن قيمة الصادرات السلعية هي كمية النقد الأجنبي المعروضة وقيمة الواردات هي كمية النقد الأجنبي المطلوبة .

وتم استخدام الإحصاء الاستدلالي من خلال معادلة تحليل الانحدار اللوغارتيمية

لو ص = ب لو س + أ

وذلك لحساب مرونة الطلب على الصرف الأجنبي ومرونة عرض الصرف الأجنبي وذلك من خلال العلاقة بين متغيرين أحدهما تابع وهما كمية النقد الأجنبي المعروضة وكمية النقد الأجنبي المطلوبة و الآخر مستقل وهو متوسط سعر الصرف للدولار .